

Distr.: General
27 March 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام
ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم عطفاً على رسائلنا العديدة السابقة المتعلقة بالسياسات غير القانونية
وأعمال الاستفزاز والتحريض المستمرة التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد
الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فعلى مدى الأشهر
الماضية، وعلى إثر اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تواصلت إجراءات إسرائيل
المتهورة وجرى تصعيدها بشكل متعمد، مما أدى إلى تفاقم التوتر وهدد بزيادة زعزعة
استقرار الوضع الهش على أرض الواقع.

وفي الواقع، فمنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ظلت الحكومة
الإسرائيلية مصرة، قولا وفعلا، على توجيه رسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أنها لا تعترف
الامتثال لهذا القرار أو لأحكام القانون الدولي في مجمله. وفي حين يهيب القرار بالطرفين أن
يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات
السابقة بينهما، وأن يلتزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض
والخطابات الملهية للمشاعر، لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال تفعل عكس ذلك تماما. فهي



تقوم بشكل سافر بازدرء مجلس الأمن، في انتهاك للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ومبادئ القانون الدولي المكرسة فيه، وتُبعدنا عن السلام وتجعلنا أقرب إلى حافة مواجهة شاملة.

والحالة آخذة في التدهور وتبعث على قلق بالغ على جميع الجبهات. فبالإضافة إلى الاستعمار الاستيطاني غير القانوني الذي تقوم به إسرائيل بلا هوادة وإلى قمعها للسكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، فإن ما تقوم به إسرائيل من اعتداءات وما تتبعه من سياسات وممارسات غير قانونية تجاه قطاع غزة حمل العديد من المحللين على الإنذار بأن إسرائيل قد تكون بصدد التحضير لهجوم عسكري واسع النطاق.

وإذ نقرب من ذكرى مرور عشر سنوات على الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة، وهو أمر مخجل، علينا أن نوجه انتباه المجتمع الدولي على وجه الاستعجال إلى المخنة الشديدة التي يعانيها قرابة مليونين من المدنيين الفلسطينيين هناك، الذين يجري سجنهم بسبب هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني. وعلى الرغم من الدعوات المتكررة إلى إنهاء الحصار الذي يشكل عقابا جماعيا محظورا بموجب القانون الدولي، تتماذى إسرائيل في حصارها، وتزداد الحالة سوءا على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال صب جام غضبها على السكان المدنيين هناك. ففي يوم الأربعاء الماضي، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية موجة من الهجمات على غزة، فقتلت يوسف شعبان أبو عاذرة (عن سن تناهز الخامسة عشرة) في شرق رفح. وشكلت وفاة يوسف ذي الخمسة عشر عاما بنيران المدفعية رابع عملية قتل تُرتكب في حق أحد الفلسطينيين في غزة منذ بداية عام ٢٠١٧.

وبالإضافة إلى مقتل يوسف وإصابة كثيرين آخرين، ألحقت الغارات الجوية الإسرائيلية أيضا أضرارا بالبنية التحتية للكهرباء في غزة التي تتسم أصلا بالهشاشة، عندما أدت قذائف أُطلقت ضد حي الشجاعية بمدينة غزة إلى قطع إمدادات الكهرباء في المنطقة. ولا يزال نقص الكهرباء يؤثر بشدة على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك فرص الحصول على الرعاية الصحية، بينما يقوض أيضا سبل العيش في بيئة سياسية واجتماعية - اقتصادية قاسية بالفعل ويؤثر على أساسيات الحياة اليومية للمدنيين.

وفي حادث منفصل وقع في جنوب غزة يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧، أغارت أربع جرافات مدرعة إسرائيلية، ترافقها عدة مركبات عسكرية، على القرارة في الجزء الشمالي من خان يونس. وقد أطلقت القوات الإسرائيلية النار بصورة عشوائية على مزارعين فلسطينيين كانوا يخدمون أرضهم، مما تسبب في جرح المزارعين وإلحاق أضرار بأرضهم.

ونهب بالمجتمع الدولي أن يطالب السلطة القائمة بالاحتلال بأن توقف عدوانها العسكري على غزة وعلى شعبنا الذي يعيش هناك، وبأن تتقيد بالتزامها بحماية المدنيين وضمان احترام قواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإننا ما زلنا نكرر دعوتنا إلى إنهاء الحصار غير القانوني والمعيب أخلاقياً.

وفيما يتعلق بمسألة المستوطنات غير القانونية، أكد مجلس الأمن من جديد في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أن إنشاء مستوطنات في الضفة الغربية "يشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل". ومع ذلك، وبعد مرور أقل من شهر على اتخاذ القرار، أعلنت إسرائيل أنها ستمضي قدماً في تنفيذ خططها المتعلقة بحوالي ٦٠٠٠ وحدة إضافية من الوحدات الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وفي ازدياد لإرادة المجتمع الدولي، ورفض صارخ للحل القائم على وجود دولتين، من الواضح أن إسرائيل تعمل على ترسيخ استعمارها واحتلالها للأرض الفلسطينية، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي وقرارات مجلس الأمن، وذلك في ظل الإفلات التام من العقاب.

وفي الوقت نفسه، كثفت السلطة القائمة بالاحتلال ممارستها غير القانونية المتمثلة في هدم منازل الفلسطينيين. ووفقاً للأمم المتحدة، ففي أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان قد سُجِّل بالفعل ما مجموعه ١٠٥ عمليات هدم في ما يسمى "المنطقة جيم"، و ١٤ عملية هدم في القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد مئات المدنيين الآخرين. وفي يوم ١٩ شباط/فبراير فقط، أصدرت الشرطة الإسرائيلية أوامر بدم ٤٠ منزلاً من المنازل المملوكة للفلسطينيين في منطقة خان الأحمر، شمال شرق مدينة القدس الشرقية، مستمرة في ممارسة الضغط والعدوان ضد السكان البدو. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠١٦، هدمت إسرائيل في المجموع ١٠٩٣ من المنازل والممتلكات الفلسطينية، وهو أكبر عدد سجل منذ أن شرع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جمع البيانات في عام ٢٠٠٩.

وعلاوة على ذلك، وردت تقارير تفيد بأن من المتوقع أن يضغط وزراء يمينيون إسرائيليون من أجل اعتماد مشروع قانون في الكنيست خلال الأسبوع المقبل يهدف إلى ضم مستوطنة "معالي أدوميم" الإسرائيلية غير القانونية. ونكرر ما أكدناه في رسالتنا المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ (A/ES-10/743-S/2017/115) بأن هذا التدبير الإسرائيلي الاستفزازي يشكل محاولة سافرة "لشرعنة" جريمة من الجرائم. فهو يهدف إلى تعزيز النشاط الاستيطاني غير القانوني الذي تقوم به إسرائيل وتعزيز سرقة أراضيها، سواء من جانب المستوطنين الإسرائيليين أو الحكومة وقوات الاحتلال التابعة لها. وفي هذا الصدد،

نكرر مرة أخرى أن الاستعمار يظل استعماراً، مهما اختلفت طريقة عرضه أو تقديمه، وهو محظور تماماً، ولا يمكن لأي قدر من التلاعب القانوني من جانب إسرائيل أن يتيح لها التهرب من هذه المحظورات التي لا لبس فيها.

وفي ظل استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، تستمر كذلك أعمال العنف والإرهاب من جانب المستوطنين. ولا يزال الفلسطينيون المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، يتعرضون للاعتداء أو حتى القتل على يد المستوطنين الإسرائيليين، الذين يتخذ العديد منهم من السيارات سلاحاً لقتل الفلسطينيين. وهذا ما حدث لحسني دراج (البالغ من العمر ٥٨ عاماً)، الذي توفي بعد أن دهسه مستوطن إسرائيلي على الطريق ٤٤٣، وهي إحدى الطرق البالغ طولها ٦٠ كيلومتراً في الضفة الغربية التي يُحظر على الفلسطينيين استخدامها والتي يقتصر استخدامها على الإسرائيليين.

وتجعل الوقائع المذكورة أعلاه التقرير الأخير الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تحت عنوان "الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري (الأبارتايد)" أكثر أهمية وأنسب من حيث التوقيت. وقد خلص التقرير، في ما خلاص إليه، إلى أنه استناداً إلى البحوث العلمية والأدلة الدامغة، فرضت إسرائيل نظاماً للفصل العنصري على الفلسطينيين ككل، أينما وجدوا، وهو ما يؤثر على الفلسطينيين في إسرائيل ذاتها وفي الأراضي التي احتُلت عام ١٩٦٧ وفي الشتات.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مdahمات الاعتقال والاحتجاز في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويتعرض المدنيون الفلسطينيون يومياً للاحتجاز، حيث تستهدف قوات الاحتلال الرجال والفتيان على وجه الخصوص، وتمارس بشكل روتيني ضروباً من الاعتداء والإذلال والإيذاء الشديد، بما في ذلك التعذيب، في حق المدنيين الفلسطينيين المحتجزين أو المعتقلين تعسفاً. وندعو إلى إنهاء هذه الممارسة غير القانونية، وندعو إسرائيل إلى الإفراج عن السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم في السجون ومراكز الاحتجاز التابعة لها في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة، ويقدر عددهم بنحو ٧٠٠٠ سجين.

ولا تمثل الحوادث السالفة الذكر سوى بضعة أمثلة على الوحشية اليومية والمستمرة التي تعامل بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، شعبنا. ويكاد يستحيل توثيق الانتهاكات العديدة الأخرى التي وقعت بكاملها. وفي ضوء هذا الوضع غير القانوني وغير المقبول تماماً، ندعو مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى بذل جهود جادة من أجل تنفيذ

القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في سبيل تخفيف محنة الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت نير هذا الاحتلال العسكري غير القانوني منذ ٥٠ عاماً.

وفي هذا الصدد، فإننا ننتظر التقرير الأول للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويساور القيادة الفلسطينية شعور قوي بأن ثمة حاجة ملحة للغاية إلى احترام جميع أحكام هذا القرار فوراً وإلى متابعة تنفيذها بجدية في مواجهة هذه الانتهاكات الصارخة والازدراء السافر لسلطة مجلس الأمن ومقرراته. وقرارات المجلس يجب أن تحترمها جميع الدول، بدون استثناء، بما في ذلك إسرائيل. فمصادقية مجلس الأمن على المحك، وكذلك آفاق السلام. وإذا سُمح لإسرائيل بأن تتجاهل القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) دون خوف من المساءلة، فإن آفاق تحقيق مستقبل يعمه السلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ستظل سراباً مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية. ولا يسعنا أن نقبل هذا الواقع، ونحن نحث على احترام هذا القرار واحترام ميثاق منظمنا، على أهما من مفاتيح السلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٠٦ رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ (A/ES-10/743-S/2017/115)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة